

كلمة الافتتاح في مؤتمر: "آفاق ومستقبل المصارف وتحديات العولمة"

يسعدني أن أتحديث إليكم اليوم بمناسبة إفتتاح مؤتمر "آفاق ومستقبل المصارف وتحديات العولمة"، وأود في البداية أن أشيد بإهتمام المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بهذا الموضوع الهام. كما أشكر الأخ الكريم الدكتور عبدالله بشارة رئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، إضافة إلى القائمين على هذا المؤتمر، على دعوتهم الكريمة لي لإفتتاح جلساته. وبداية أود القول إن هذا المؤتمر يكتسب أهمية خاصة لأنه يتزامن مع ما يدور حولنا في الوقت الراهن من تسارع في وتيرة العولمة، وإندماج في الأسواق العالمية، وكذلك الإنفتاح والتحرر نحو إقتصاديات السوق، والتحول إلى إستخدام التقنيات الحديثة.

على الرغم من شمولية محاور هذا المؤتمر، وتغطيتها لآفاق ومستقبل المصارف في الدول العربية والخليجية والإسلامية بشكل عام، فإن مسيرة أداء المصارف الكويتية يمكن أن ينظر إليها على أنها ليست منفصلة عن واقع الحال في مسيرات تلك المصارف الأخرى. وعليه، فإنني أود أن أنتهز فرصة إنعقاد هذا المؤتمر الهام وأحاول أن أشير إلى أهم محددات كفاءة العمل المصرفي بدولة الكويت، وذلك قبل إستشراق أبعاده المستقبلية على ضوء

ظاهرة العولمة. كما أود أن أشير على عجل إلى بعض الإستعدادات المستقبلية المطلوبة التي يتعيّن توافرها ومراعاتها لأغراض مواجهة التحدّيات والإنعكاسات المتوقعة على العمل المصرفي بدولة الكويت.

إن الحديث عن واقع العمل المصرفي بدولة الكويت، وعن أهم التطورات التي شهدتها خلال الحقبة الماضية، لابد وأن يبدأ بالتركيز على ما آلت إليه مستلزمات الكفاءة في ممارسة العمل المصرفي. وأعترف بأن الحديث عن هذه المستلزمات هو بالضرورة حديث متشعب ومتداخل، وذلك لإرتباط العمل المصرفي بالعديد من الإعتبارات الإقتصادية، والإجتماعية، والتشريعية، والإدارية، والتقنية وغيرها، نظراً لما يقدمه القطاع المصرفي من خدمات متعددة ومتنوعة إلى مختلف شرائح المجتمع وقطاعاته الإقتصادية ووحداته المؤسسية.

ويمكن القول إن أنشطة مختلف القطاعات الإقتصادية تتأثر بمدى كفاءة الجهاز المصرفي في تقديم ما تحتاجه تلك القطاعات من خدمات مالية، وبمدى قدرة ذلك الجهاز على تطوير وتحسين تلك الخدمات، وإستحداث المزيد منها. كما أن درجة كفاءة الجهاز المصرفي إنما تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة به، وبالمعطيات التي يمكن أن يتحرّك من خلالها. وفي هذا المجال تبرز مدى أهمية التنظيمات المؤسسية المتاحة، ومجموعة التشريعات المنظّمة للعمل المصرفي، ولا سيما ما يرتبط منها بالمنافسة الأجنبية للمصارف الكويتية في السوق المحلي. وفي هذا الشأن ينبغي الإقرار بأن مبررات الحماية التي كانت تكفلها منظومة التشريعات المقيدة للعمل المصرفي الأجنبي بالسوق المحلي في وقت مضى، لم تعد متوافرة في الوقت الراهن على أرض الواقع. فإتجاهات التحرر والعولمة في أسواق المال الرئيسية،

والتطورات التقنية المتلاحقة في أنظمة المعلومات والاتصالات قد أوجدت ظروفاً جديدة تغيرت بفعلها شروط المنافسة المصرفية محلياً.

كما تبرز أهمية الممارسات المهنية للكفاءة المصرفية، ولاسيما ممارسات الإدارات القائمة على وحدات القطاع المصرفي، ودرجة تطورها ومهنتها وحصافتها، وكذلك مدى حرص تلك الإدارات على تنمية وتطوير خططها وبرامجها ، ودرجة إستجابتها للمستجدات التي تؤثر في أنشطتها. وهنا تتضح أهمية الإعتبارات المرتبطة بنوعية الخدمات التي يتم تقديمها أو إستحداثها، وأنظمة الرقابة الداخلية التي يتم تطويرها والإعتماد عليها، وأيضاً أساليب إدارة المخاطر، وغيرها من الإهتمامات للصيقة بإدارة العمل المصرفي.

فالبنوك المحلية إذن هي جزء من القطاع الخاص الذي يتوافر للقائمين عليه - ضمن البنية الحالية لإقتصادنا الوطني - القدر المناسب من الحرية في إتخاذ القرار، وبالتالي فإنه يتعين على القائمين على البنوك المحلية من الملاك والإدارات العليا أن يتحملوا مسؤولياتهم، وتبعات قراراتهم.

إن الحديث عن الدور الذي تلعبه أجواء المنافسة وشروطها في توفير مستلزمات كفاءة الأداء في القطاع المصرفي بدولة الكويت يستلزم التأكيد على أن مستلزمات هذه الكفاءة ينبغي أن يتم من خلال منظور ديناميكي متجدد، من شأنه أن يضمن التطوير المستمر والإبداع المتواصل في تقديم الخدمات المصرفية والمالية، وبما يستجيب للتحوّلات الرئيسية التي تشهدها الصناعة المصرفية بشكل عام. ومن أبرز تلك التحوّلات يمكن الإشارة - بشكل خاص - إلى ذلك التنويع المتزايد للخدمات والأدوات التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية، والإتساع الواضح

في مجالات أنشطتها، وظهر ما يتعارف على تسميته "الصيرفة الشاملة"، التي أصبحت واقعاً راسخاً وظاهرة عالمية متنامية.

فإلى جانب تقديم الخدمات المصرفية الأساسية المرتبطة بقبول الودائع ومنح الإئتمان بأشكالها التقليدية، إتجهت المصارف في الأسواق المتقدمة إلى تنويع مجالات أنشطتها المصرفية والمالية، وتوسيع نطاقها وتطوير أدواتها المستخدمة في هذه المجالات، بحيث إتسع نطاق عمل تلك المصارف ليشمل أنشطة متنوعة، مثل تنويع أساليب التمويل والتأمين للمشروعات، والإستثمار المباشر في المشروعات الخاصة، وإدارة المحافظ المالية وخدمات أمناء الإستثمار، وإنشاء الشركات وصناديق الإستثمار، وكذلك إدارة وضمن الإكتتابات، وتوريق الأصول المصرفية، وتقديم خدمات الإستشارات المصرفية والمالية والإستثمارية، وأيضاً تقديم حزم متكاملة من الخدمات الشخصية للعملاء.

وبحكم الدور المناط بالمصارف في مجال الوساطة المالية، فإنه لا ينبغي النظر إلى مفهوم " الصيرفة الشاملة " على أنه إطار للدخول في مجالات وأنشطة إقتصادية نوعية تتطوي على مخاطر عالية، وبما يعرّض المصارف لمخاطر وصعوبات جمة لا ترتبط بمجالات عملها المصرفي. وبما قد يؤدي إلى ضياع جانب من المدخرات الوطنية المسموح لهذه المصارف بتجميعها. إن مفهوم الصيرفة الشاملة بإعتقادي، وكما تفصح عنه التطبيقات في العديد من الدول الأخرى، لا يتيح الدخول في مثل هذه الأنشطة النوعية المنوّه عنها. وإنما يقتصر على نطاق واسع من الخدمات المصرفية والمالية، ومن الأدوات المستخدمة لأغراض تقديم هذه الخدمات على نحو ما سلف بيانه.

وإضافة إلى ما سبق ذكره بشأن مستلزمات الكفاءة في ممارسة العمل المصرفي، فإن ثمة ضرورة في أن أشير إلى الأمرين التاليين:

أولاً: أن التشريعات والنظم الرقابية القائمة في دولة الكويت بخصوص النشاط المصرفي والمالي، وفي مقدمتها القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، في حاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية في عدة جوانب منها. وهذه الحاجة إلى إجراء التعديلات المطلوبة ينبغي ألا تقلل من شأن الإقرار بأن هذه التشريعات والنظم تتيح حالياً - بشكل عام - مساحة لا بأس بها لأغراض تطوير صناعة الخدمات المصرفية والمالية وتنوع مجالاتها، وهو الأمر الذي يبين مدى الشمولية التي تتسم بها تلك التشريعات والنظم، وما تتيحه للبنوك المحلية من سبل لتتوسع منظومة الخدمات المصرفية بحيث تشمل على العديد من الخدمات المالية والاستثمارية، وذلك ضمن التوجهات الإستراتيجية لإدارات تلك البنوك.

ثانياً: مع إعتازنا بمكانة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت وتقديرنا لما حققته البنوك الوطنية خلال الأعوام القليلة الماضية من إنجازات ملموسة بهدف تقوية مراكزها المالية، ومن إرتفاعات في المؤشرات المالية من حيث الملاءة والسيولة والربحية بشكل أدى إلى إرتفاع تقييمها من قبل وكالات التصنيف الدولية، فإن تطوير وتنويع مجالات النشاط المصرفي والمالي لدى العديد من هذه البنوك، وبما يواكب التطورات المنوّه عنها سابقاً، مازال في حاجة إلى مزيدٍ من الجهد المتواصل.

كما أنه يتم ببطء لا يتناسب مع سرعة هذه التطورات، أو الطلب المتوافر في السوق المحلي على مثل هذه الخدمات.

إن الحديث عن الشق الخاص بالآفاق المستقبلية المتوقعة للعمل المصرفي بدولة الكويت على ضوء ظاهرة العولمة يعتبر حديثاً أكثر تشعباً وتعقيداً من الشق الأول الخاص بواقع العمل المصرفي ومستلزمات كفاءته، لأنه يستلزم المعرفة المناسبة بالإتجاهات المتوقعة للمؤثرات الحالية في النشاط المصرفي. كما أنه يستلزم الإدراك الواعي لإتجاهات رياح التغيير في ساحة العمل المصرفي على الصعيد العالمي ، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة مراعاة ما يلي:

١. أن العولمة تعتبر ظاهرةً حتمية، فإندماج الأسواق، سواء بفعل سياسات التحرر التي تبنتها العديد من الدول أو بفعل ثورة التكنولوجيا المتطورة، قد أصبح أمراً واقعاً. وهكذا لم يعد أمام القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت مناص سوى المواكبة الجادة لهذه الظاهرة بغية الإستفادة القصوى من إيجابياتها والفرص التي تتيحها، أو الحدّ بقدر المستطاع من مخاطرها وتحدياتها .

٢. أن المواكبة والتفاعل الجاد للعمل المصرفي بدولة الكويت مع عصر العولمة والتحرر يتطلب حتماً ضرورة توافر الوعي والرؤية الواضحة المناسبة، وأيضاً توافر الإستعدادات الجادة الملائمة للتعامل مع المستجدات المتوقعة لتطوير الأداء في الجهاز المصرفي من ناحية، وللتعامل من ناحية أخرى مع المتغيرات المتسارعة لتحديات عصر العولمة والتحرر، وإستخدامات الصيرفة والأعمال والتجارة الإلكترونية.

وهذه الإستعدادات المستقبلية اللازمة لمواجهة تلك التحدّيات أراها تتمثّل في ثلاثة إستعدادات هامة، والتي أتوقع أن تتّال حظّها المناسب من النقاش في جلسات المؤتمر:

الإستعداد الأول: أن يبدي الجهاز المصرفي خلال المرحلة المقبلة إهتماماً مناسباً ومتواصلاً بتطوير وتحديث الأداء. وهنا يأتي الدور الحتمي المتوقّع لزيادة إستثمارات هذه المؤسسات المالية في التقنية المعاصرة، وذلك من خلال الإستثمار في حقل التكنولوجيا المصرفية المتطوّرة بأبعادها المختلفة. إن التوجّه المستقبلي لتطوير وتحديث العمل المصرفي بدولة الكويت، ولاسيما المنتجات المبتكرة التي تلائم مدى تغيّر إحتياجات ومطالب العملاء من ناحية، وتواكب متطلبات المنافسة وتحرير التجارة الدولية والعولمة من ناحية أخرى، يحتمّ على هذه المؤسسات المالية أن تستخدم – بفاعلية – مختلف مجالات الصيرفة والتجارة الإلكترونية، مثل شبكات الإتصالات، وشبكات الدفع الإلكترونية، المحلية والدولية.

الإستعداد الثاني: أن يتم الإعداد المدروس لسبل توافر كوادر مصرفية ومالية وطنية، وهذا يعني المزيد من إستثمارات الوحدات المصرفية والمالية بدولة الكويت في العنصر البشري، وذلك من خلال برامج جادّة ومكثفة من شأنها تعزيز الكوادر البشرية ومهاراتها وطاقاتها الإنتاجية، التي ستفرضها حتماً تحدّيات المرحلة المقبلة.

الإستعداد الثالث: أن تُعطى المنافسة المصرفية المتوقّعة خلال الأعوام المقبلة ما تستحقه من إهتمامات وإستعدادات، وهنا تبرز

أهمية عمليات الدمج، والإستعداد لتواجد كيانات مصرفية ومالية كبيرة، وقادرة على التعاطي مع متطلبات ومستجدات عصر العولمة والتحرر والمنافسة، وذلك بكفاءة أعلى وشفافية مناسبة، ووفق معايير أفضل للملاءة والسيولة والتسليف والمخاطر. وبذلك نضمن الإرتقاء بأداء هذه الوحدات المصرفية والمالية وبقدراتها التنافسية إلى المستويات المقبولة، محلياً وعالمياً، ولاسيما مع توقُّع دخول بنوك جديدة منها بنوك أجنبية، وأخرى ستشارك في العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومع الإنتقال في ممارسة العمل المصرفي بدولة الكويت من الصيرفة التقليدية إلى "الصيرفة الشاملة".

أرجو أن أكون قد وفقت في إلقاء الضوء على بعض النقاط التي إرتأيتها ضرورية لأغراض الحديث في كلمة إفتتاح هذا المؤتمر عن واقع ومستقبل العمل المصرفي بدولة الكويت. ولكنني أظنُّ أؤكد على أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً حتى نحقق ما ننشده من متطلبات النمو والتطوير في الجهاز المصرفي، وحتى نتمكن من مواكبة عصر العولمة بما يمليه علينا من تحديات، وبما يتيح لنا من فرص حقيقية مناسبة.